نشاط القطاع غير الرسمي في مدن العالم الثالث

سيلفيا شانت

الفصل 38 من كتاب
الجغرافيا التطبيقية : المبادئ والممارسة
أ. م. مانيون

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

مقدمة

على الرغم من أن مصطلح "القطاع غير الرسمي" قد وُصف بأنه اختصار "غير واضح... ولكنه شائع" (جيلبرت ١٩٩٨: ص ٦٥) ، إلا أنه يُستخدم عمومًا للإشارة إلى طيف واسع من فرص العمل "الهشة" أو "الشبه سطحية" الموجودة في المناطق الحضرية في البلدان النامية (بورتس وشوفلر ١٩٩٣: ص ٣٣). صُيغ المصطلح لأول مرة في أوائل سبعينيات القرن الماضي ، عندما ازداد اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات ، في أعقاب الهجرة الجماعية من الريف إلى الحضر ومحدودية استيعاب العمالة في القطاع الصناعي المتوسع في الاقتصادات النامية ، بكيفية تمكن أعداد متزايدة من فقراء المناطق الحضرية من "العيش" .

استنادًا إلى بحث أُجري في غانا بتمويل من مكتب العمل الدولي، وجد عالم الأنثروبولوجيا كيث هارت أن ذوي الدخل المحدود الذين لم يتمكنوا من إيجاد عمل بأجر في صناعات إحلال الواردات أو القطاع العام قد ابتكروا طرقًا واسعة النطاق ومبتكرة لتوليد الدخل . ومن هنا ، طوّر هارت مصطلحي "**العمل الرسمي**" و"**غير الرسمي**" ، للإشارة إلى الوظائف بأجر والعمل الحر على التوالي . كما ميّز بين الأنشطة "**المشروعة**" و"**غير المشروعة**" في الاقتصاد غير الرسمي . تشمل الأولى الوظائف التي ساهمت في النمو الاقتصادي ، وإن كانت مساهمات محدودة ، مثل التجارة الصغيرة والخدمات الشخصية والإنتاج المنزلي . من ناحية أخرى، تصف الأنشطة غير الرسمية "غير المشروعة" المهن التي ، وإن لم تكن بالضرورة "إجرامية" بطبيعتها ، إلا أنها يمكن القول إنها ذات قيمة مشكوك فيها للتنمية الوطنية . شملت الأنشطة التي تندرج تحت هذا العنوان الدعارة ، والتسول ، والنشل ، وجمع القمامة (هارت 1973).

وقد تبنت بعثة كينيا التابعة لمنظمة العمل الدولية مفهوم هارت الإيجابي للجناح الشرعي من "القطاع غير الرسمي" ، مع تعريفات مبكرة تشمل سهولة الدخول ، وصغر الحجم ، والملكية الفردية أو العائلية للمؤسسات ، وأساليب الإنتاج كثيفة العمالة ، وانخفاض مستويات المهارة ، ورأس المال والتكنولوجيا ، والأسواق غير المنظمة والتنافسية (منظمة العمل الدولية 1972؛ ينظر أيضًا الجدول 38.1). في حين أن المؤسسات غير الرسمية غالبًا ما تكون صغيرة الحجم ، وتستخدم تكنولوجيا بدائية ، وتتميز بالعمل الحر أو العمل العائلي ، يؤكد روبرتس (1994: ص 6) أن التعريف المعاصر الأكثر قبولًا للقطاع غير الرسمي هو "**أنشطة مدرة للدخل غير منظمة من قبل الدولة في سياقات تخضع فيها أنشطة مماثلة للتنظيم**". بالإضافة إلى ذلك ، يُشير روبرتس إلى أن القطاع الرسمي يتميز أيضًا بدرجة متزايدة من ترتيبات العمل غير الرسمية ، ويجادل بأن "الاهتمام المستمر بفكرة الاقتصاد غير الرسمي لا يكمن في دقته التحليلية ، بل في كونه أداة مفيدة في تحليل الأساس المتغير للتنظيم الاقتصادي" (المرجع نفسه).

الجدول 38.1 الخصائص النمطية للعمالة الرسمية وغير الرسمية.

القطاع غير الرسمي	القطاع الرسمي
صغير النطاق	واسع النطاق
تقليدي	حديث
ملكية عائلية/فردية	ملكية الشركات
كثيفة العمالة	كثيفة رأس المال
موجهة نحو الكفاف	موجهة نحو الربح
تكنولوجيا/مدخلات محلية	تكنولوجيا/مدخلات مستوردة
أسواق غير منظمة/تنافسية	أسواق محمية (مثل التعريفات الجمركية والحصص)
سهولة الدخول	صعوبة الدخول
المهارات المكتسبة بشكل غير رسمي (مثل التلمذة المهنية المنزلية أو الحرفية)	المهارات المكتسبة رسميًا (مثل التعليم المدرسي/الجامعي)
أقلية من العمال محميون بتشريعات العمل ومشمولون بالضمان الاجتماعي	غالبية العمال محميون بتشريعات العمل ومشمولون بالضمان الاجتماعي

المصادر: تشانت 1991ب: ص. 185، الجدول 9.4؛ دراكاكيس-سميث 1987: ص. 65، الجدول 5.5؛ جيلبرت وغوغلر 1992: ص. 96

شكّلت تعريفات وتوصيفات القطاع غير الرسمي ساحة رئيسية للنقاش على مر السنين ، وسيتم مناقشتها بمزيد من التفصيل أدناه . قضايا أخرى تشمل المناقشات المهمة حول القطاع غير الرسمي طبيعة ارتباطه بالقطاع الرسمي في الاقتصاد الحضري ، وسلوكه خلال فترات الركود وإعادة الهيكلة الاقتصادية النيوليبرالية ، ودوره كآلية للبقاء مقابل كونه "قطاعًا لريادة الأعمال" ، ومسألة ما إذا كان ينبغي للسياسات تشجيع نموه أو كبحه . ومن العناصر الرئيسية الأخرى في البحث حول القطاع غير الرسمي ارتباطه بزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة في البلدان النامية ، وخاصة خلال العقدين الماضيين . يحاول هذا الفصل تلخيص النقاشات التي أحاطت بهذه الجوانب من دراسة القطاع غير الرسمي ، وتحديد الآفاق المحتملة للعمالة غير الرسمية في بداية القرن الحادي والعشرين.

ما هو القطاع غير الرسمي؟

الخصائص والظروف

على الرغم من أنه يُشغّل في المقام الأول فئات الدخل المنخفض ، إلا أن القطاع غير الرسمي بعيد كل البعد عن التجانس . بينما يعمل معظم العمال غير الرسميين في أنشطة تجارية وخدمية منخفضة الإنتاجية والربح ، يعمل عدد كبير منهم في قطاع التصنيع (ينظر الجدول 38.2) . في بعض الحالات ، يعمل الأفراد بمفردهم أو في مجموعات عائلية في أشكال "مستقلة" من النشاط غير الرسمي . وإدراكًا لأن الأنشطة الاقتصادية نادرًا ما تكون منفصلة تمامًا عن بعضها البعض (كما سيُناقش لاحقًا) ، فقد تشمل المؤسسات "المستقلة" مطاعم أو أكشاكًا أو متاجر "مواجهة" ، أو ورش عمل محلية أو منافذ تصنيع ، أو بيع الطعام المنزلي في الشوارع ، أو الترويج لخدمات مثل تلميع الأحذية التي لا تتطلب سوى القليل من المهارات المكتسبة رسميًا أو الأصول الرأسمالية .

الجدول 38.2: نسبة الإنتاج غير الرسمي في بلدان نامية مختارة.

		التصنيع	النقل	إجمالي الخدمات	
أفريقيا					
بوروندي (1990)	35	8	18	25	
الكونغو (1984)	39	10	36	33	
مصر (1986)	21	29	15	18	
غامبيا (1983)	48	16	57	51	
مالي (1990)	45	45	37	40	
زامبيا (1986)	41	7	48	39	
أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي					
البرازيل (1990)	12	23	23	18	
كوستاريكا (1984)	14	9	16	15	
هندوراس (1990)	26	17	28	26	
جامايكا (1988)	19	23	30	25	
المكسيك (1992)	9	20	20	16	
أوروغواي (1985)	16	10	16	16	
فنزويلا (1992)	16	46	22	23	
آسيا والمحيط الهادئ					
إندونيسيا (1985)	38	44	56	49	
العراق (1987)	15	33	7	12	
جمهورية كوريا (1989)	17	34	44	30	
ماليزيا (1986)	13	20	23	19	
قطر (1986)	1	3	1	1	
الجمهورية العربية السورية (1991)	21	38	22	24	
تايلاند (1990)	10	40	18	16	
فيجي (1986)	14	21	12	13	

المصدر: الأمم المتحدة 1995: ص 135، الجدول 9

في ظروف أخرى ، قد يرتبط عمل الأفراد في القطاع غير الرسمي ارتباطًا مباشرًا بالاقتصاد الرسمي . ويمكن أن يشمل ذلك توزيع سلع القطاع الرسمي بوسائل غير رسمية (مثل النقل بالدراجة ثلاثية العجلات) ، أو أداء مهام يتم التعاقد عليها من الباطن من قبل القطاع الرسمي . يُشار إلى الأخير عادةً باسم "العمل الخارجي" أو **"العمل المنزلي بالقطعة"** ، حيث يُدفع للعمال أجرهم حسب وحدة الإنتاج المُنجزة . العمل الخارجي شائع بشكل خاص في الصناعات التي يتطلب فيها جزء من تصنيع السلعة أساليب كثيفة العمالة يمكن إجراؤها باستخدام الحد الأدنى من التكنولوجيا في منازل الناس . تشمل الصناعات الرئيسية هنا الألعاب والأحذية والملابس (ينظر بينيريا ورولدان 1987؛ شانت وماكلوين 1995: الفصل 4؛ بينيا سانت مارتن وغامبوا سيتينا 1991).

كما ذُكر سابقًا ، فإن السمة الرئيسية لمعظم العمالة غير الرسمية هي أنها غير خاضعة لتنظيم الدولة . ومع ذلك ، فبينما يُشير التنظيم بوضوح إلى الشرعية ، فإن الشرعية نفسها مفهوم متعدد الأبعاد ، حيث أشار توماس (1997: ص 6) إلى أن "الشرعية عادةً ما تتضمن الامتثال لعدد من اللوائح التي غالبًا ما تفرضها مجموعة متنوعة من السلطات المختلفة" . وبشكل أكثر تحديدًا ، يُحدد توكمان (1991: ص 143) ثلاثة أنواع من الشرعية ذات الصلة بالتمييز بين مؤسسات القطاعين الرسمي وغير الرسمي .

1- الاعتراف القانوني كنشاط تجاري (والذي يتضمن التسجيل ، واحتمال الخضوع لعمليات تفتيش صحية وأمنية).

2- الشرعية فيما يتعلق بدفع الضرائب.

3- الشرعية فيما يتعلق بمسائل العمل مثل الامتثال للمبادئ التوجيهية الرسمية بشأن ساعات العمل، ومساهمات الضمان الاجتماعي، والمزايا الإضافية.

4- في كثير من الحالات ، قد تكون الشركات أو المشغلون غير الرسميين قانونيين من بعض النواحي ، ولكن ليس من نواحٍ أخرى .

غالبًا ما يكون الضمان الاجتماعي هو الجانب الأكثر تكلفة من الشرعية ، لذلك ، بينما غالبًا ما تُسجل المؤسسات الصغيرة كشركات لدى السلطات المحلية أو الوطنية ذات الصلة ، إلا أنها قد تظل غير قانونية

بسبب عدم مراعاتها لترتيبات العمل التشريعية . في الواقع ، وبالإشارة إلى أرقام عام ١٩٨٩، يُشير روبرتس (١٩٩٤: ص ١٦) إلى أن ما يصل إلى ثلاثة أرباع العاملين في المشاريع الصغيرة المكسيكية غير مشمولين بالضمان الاجتماعي .

في أمريكا اللاتينية بشكل عام ، تُقدر نسبة العاملين لحسابهم الخاص (أكبر فئة من العاملين بشكل غير رسمي في القارة) الذين يحصلون على الضمان الاجتماعي بما يتراوح بين ٢ و٥ في المائة فقط ، ويعود ذلك أساسًا إلى ارتفاع التكاليف ، والصعوبات الإدارية ، ونقص الحوافز بسبب تآكل قيمة المعاشات التقاعدية ، وعدم اليقين بشأن آفاق العمل (توكمان ١٩٩١: ص ١٥٢-١٥٣؛ ينظر أيضًا لويد-شيرلوك ١٩٩٧). وحتى لا يُظن أن نقص الضمان الاجتماعي ينطبق فقط على العمليات الاقتصادية غير الرسمية ، من المهم مراعاة أن شركات القطاع الرسمي قد تنخرط في ممارسات مماثلة . في المكسيك عام ١٩٨٩، على سبيل المثال ، لم يكن أصحاب العمل في القطاع الرسمي يدفعون اشتراكات الضمان الاجتماعي لما يصل إلى ١٧٪ من قوتهم العاملة (روبرتس ١٩٩٤: ص ١٦).

ويتجلى هذا أيضًا في الفلبين ، حيث تستغل العديد من المصانع متعددة الجنسيات والمحلية ثغرات قانونية لتجنب الالتزامات المتعلقة بالضمان الاجتماعي والمزايا الإضافية وحزم تعويضات نهاية الخدمة. **وغالبًا ما يتخذ هذا شكل توظيف العمال على أساس مؤقت (عادةً لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر)، ثم تسريحهم عند انتهاء عقودهم ، وإعادة توظيفهم لاحقًا . وهذا يُلبي الضرورة المزدوجة المتمثلة في الافادة من التدريب السابق للعمال ، مع حرمانهم من الخدمة المستمرة المطلوبة للحصول على وضع الموظف الدائم والامتيازات المرتبطة به** (شانت وماكلواين ١٩٩٥: الفصل ٤) . في العديد من البلدان ، أدى الضغط الذي مارسته المؤسسات المالية الدولية للحد من "الجمود الهيكلي" في القوى العاملة وتشجيع "مرونة" العمل إلى إقرار تعديلات على قوانين العمل لتسهيل هذه العمليات (غرين 1996: ص 109-110؛ تيروني ولاغوس 1991).

في بيرو ، على سبيل المثال ، صدر تشريع في عام 1991 يمنح أصحاب العمل الحق في توظيف الأشخاص بعقود "اختبارية" مع حد أدنى من استحقاقات المزايا الإضافية وعدم دفع أي تعويضات عند تسريحهم (توماس 1996: ص 91) . في بوليفيا ، أدت السياسة الاقتصادية الجديدة شهدت الإصلاحات الاقتصادية التي يعود تاريخها إلى عام 1985 انخفاضًا في حماية العمال وإلغاءً لمؤشّرات الأجور، مما ترك الرواتب للتفاوض داخل الشركات الفردية (جينكينز 1997: ص 113). وبينما قد تكون هذه الممارسات أكثر شيوعًا الآن مما كانت عليه في الماضي ، إلا أنها لم تكن غائبة بأي حال من الأحوال في الشركات الكبيرة قبل اندلاع الأزمة وإعادة الهيكلة . وكما يشير روبرتس (1991، ص 118) في إشارة إلى المكسيك ، فإن "التحرير الضمني للقيود التنظيمية... يسبق بسنوات عديدة سياسة التحرير الصريح للقيود التنظيمية الحالية" (ينظر أيضًا ستاندينغ 1989؛ 1991).

إلى جانب تزايد حالات العقود قصيرة الأجل ، وتيسير سياسات التوظيف والفصل ، وتقييد أنشطة النقابات العمالية ، سعى أصحاب العمل في القطاع الرسمي أيضًا إلى خفض تكاليف التشغيل من خلال التعاقد من الباطن على الإنتاج مع شركات وعمال خارج المصانع (ينظر إيفوتا 1992؛ بينيدا-أوفرينيو 1988). في بوليفيا ، على سبيل المثال ، يشير جينكينز (1997: ص 119) إلى أن ثمانينيات القرن العشرين شهدت تركيزًا متزايدًا للتصنيع في المصانع والورش الصغيرة ، وتضاعفت نسبة العاملين الذين يعملون 49 ساعة أسبوعيًا أو أكثر. وفي المكسيك أيضًا ، أجبرت أزمة الثمانينيات شركات الأحذية في مدينة ليون على نقل كميات متزايدة من الإنتاج إلى ورش منزلية صغيرة الحجم وعمال خارجيين . ولم يقتصر هذا على خفض تكاليف العمالة فحسب ، بل ساهم أيضًا في زيادة المرونة في مواجهة الطلب غير المؤكد (شانت 1991أ).

وجهات نظر حول تطور القطاع غير الرسمي

يجب التعامل مع بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بنشاط القطاع غير الرسمي بحذر شديد ، ليس فقط بسبب الطبيعة غير المنتظمة و/أو السرية للعمل غير الرسمي ، ولكن أيضًا بسبب تغير المخططات التصنيفية من قِبل الحكومات والمنظمات الإقليمية المختلفة (صلاح الدين 1991؛ توماس 1995). مع الأخذ في الحسبان أن هذا أيضًا يجعل المقارنات الدولية صعبة ، يبدو **أن القطاع غير الرسمي قد ازداد في معظم أنحاء العالم في العقود الأخيرة** . ففي أمريكا اللاتينية ، على سبيل المثال ، تشير إحدى التقديرات إلى أن حصة القوى العاملة في الأنشطة غير الرسمية ارتفعت من 16.9% إلى 19.3% بين عامي 1970 و1980 (توكمان 1989: ص 1067) . ومنذ عام 1980 فصاعدًا ، ازدادت مستويات العمالة غير الرسمية بشكل أكبر، وخاصة في المدن . على سبيل المثال ، ارتفعت نسبة العمال غير الرسميين في القوى العاملة الحضرية في أمريكا اللاتينية من متوسط إجمالي قدره 25.6% إلى 30% بين عامي 1980 و1990، متجاوزةً بذلك بكثير النمو في القطاع الرسمي (جيلبرت 1995ب).

وخلال فترة مماثلة (1980-1988) ، نمت البطالة المقنعة (والعلنية) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة السدس ، وهو معدل أعلى بأربع مرات مما كان عليه في العقد السابق (فانديمورتيل 1991: ص 84) . وبحلول عام 1985، كان 60% من القوى العاملة الحضرية في المنطقة يعملون بشكل غير رسمي (المرجع نفسه) . في الدول الآسيوية ، مثل تايلاند، كان 50% من القوى العاملة الحضرية تعمل في مهن غير رسمية في عام 1987 (بوابونجساكورن 1991: ص 113) ، وبالنسبة للدول النامية بشكل عام ، أصبحت المؤسسات الصغيرة توظف ما بين 36% و60% من القوى العاملة ، حتى وإن كانت تساهم بنسبة 20% إلى 40% فقط من الناتج المحلي الإجمالي (تشيكرينج وصلاح الدين 1991ب: ص 3). في حين أن نمو العمالة غير الرسمية قد يشير إلى صحة اقتصادية في هذا القطاع (صلاح الدين 1991: ص 37)، إلا أن الزيادات التي حدثت خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت تُعزى عادةً إلى فوائض العمالة في المدن الناتجة عن الهجرة من الريف إلى الحضر (بورتس وشوفلر 1993).

في الثمانينيات ، ارتبط نمو القطاع غير الرسمي ارتباطًا وثيقًا بنتائج الركود وإعادة الهيكلة . تشمل العوامل المهمة هنا تخفيضات التوظيف العام ، وإغلاق شركات القطاع الرسمي بسبب زيادة المنافسة الناتجة عن انخفاض الحواجز الجمركية ، وتراجع الطلب على العمالة في القطاع الرسمي (ينظر، على سبيل المثال، ألبا 1989: الصفحات 18-21؛ جيلبرت 1995أ: الصفحة 327) . ومن الاتجاهات المهمة الأخرى انضمام بعض الشركات الصغيرة إلى صفوف القطاع غير الرسمي نتيجةً لتراجع قدرتها على دفع تكاليف التسجيل والضرائب وتكاليف العمالة (إسكوبار لاتابي 1988؛ روبرتس 1991: الصفحة 129). ويؤكد هذا الأخير الحجة القائلة بأن "القطاع غير الرسمي للعاملين لحسابهم الخاص هو في الأساس استراتيجية بقاء للأسرة في مواجهة البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية" (روبرتس 1995: الصفحة 124؛ ينظر أيضًا أدناه).

وكما لخص توماس (1996: الصفحة 99) ، فإن "النهج من أعلى إلى أسفل" لقد قوبلت ظاهرة إضفاء الطابع غير الرسمي التي روجت لها الحكومات وأصحاب العمل بظاهرة إضفاء طابع غير رسمي "من القاعدة إلى القمة" نابعة من حاجة عمال القطاع الرسمي المُسرّحين والوافدين الجدد إلى سوق العمل إلى إيجاد مصادر دخل خاصة بهم و/أو لتجنب التكاليف العقابية المرتبطة بالوضع القانوني . في الواقع ، تجدر الإشارة إلى **أن الطبقة المتوسطة ، وكذلك الأسر الفقيرة ، تضطر بشكل متزايد إلى اللجوء إلى أنشطة القطاع غير الرسمي لحماية الدخل والاستهلاك** (ينظر لوزانو 1997).

سلوك القطاع غير الرسمي خلال فترة الركود وإعادة الهيكلة

في ضوء ما سبق ، ليس من المستغرب أن يصبح القطاع غير الرسمي أكثر تنافسية خلال العقدين الماضيين . وكما يجادل ميرافتاب (1994: ص 468) في إشارة إلى المكسيك : "اضطر الفقراء إلى تركيز أنشطتهم اليومية بكثافة أكبر بكثير حول مسألة البقاء على قيد الحياة . لم يقتصر هذا على ساعات عمل أطول فحسب ، بل تضمن أيضًا **ضرورة الابتكار الشديد لكسب الرزق في أطراف الاقتصاد الحضري** (ينظر أيضًا إسكوبار لاتابي وغونزاليس دي لا روشا، 1995) . في الواقع ، على الرغم من إمكانية ملاحظة استراتيجيات أكثر إبداعًا لتوليد الدخل في شوارع ومنازل مدن العالم الثالث ، إلا أن المنافسة شديدة لدرجة أنه ، وفقًا لأرقام منظمة العمل الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، انخفض الدخل في القطاع غير الرسمي بنسبة 42% بين عامي 1980 و1989 (مقدم، 1995: ص 122-123).

وبالمثل ، من المهم أن نضع في الحسبان أن الدخول غير الرسمية ربما كانت محمية بشكل أفضل من أجور القطاع الرسمي نظرًا لانخفاض الطلب على الواردات لصالح المواد الغذائية الرخيصة والسلع الاستهلاكية الأساسية المنتجة محليًا (ينظر فانديمورتيلي (1991) حول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). ومع ذلك ، فإن القيود التي تحد من التوسع المستمر في العمالة في القطاع غير الرسمي تنشأ من انخفاض القدرة الشرائية للسكان عمومًا ، وازدياد أعداد المحتاجين إلى العمل (روبرتس 1991: ص 135). ويعود ذلك جزئيًا إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات في معظم أنحاء العالم النامي خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ، وجزئيًا إلى زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة .

في الواقع ، غالبًا ما يُقال إن تشبع القطاع غير الرسمي قد أثر على النساء أكثر من غيرهن نظرًا لتركيزهن غير المتناسب في هذا القطاع ، وحقيقة أن مهاراتهن ومواردهن المحدودة تحصرهن في أدنى مستويات النشاط غير الرسمي (ينظر برواملي 1997؛ موسر 1998؛ سكوت 1994؛ ينظر أيضًا الجدول 38.3) . في كوستاريكا ، على سبيل المثال ، حيث تُشكل النساء 41% من القوى العاملة غير الرسمية ، تشتكي النساء ذوات الدخل المنخفض في مقاطعة غواناكاستي الشمالية الغربية من أن مهاراتهن ورأس مالهن المحدود يحصرهن في مشاريع صغيرة / بدوام جزئي ، مثل بيع الحلويات المنزلية والآيس كريم المنكهة والمعجنات خارج المدارس المحلية أو في الشوارع (شانت 1994ب).

الجدول 38.3 النسبة المئوية للقوى العاملة من الذكور والإناث في القطاع غير الرسمي في بلدان نامية مختارة.

	التصنيع		النقل		الخدمات		الإجمالي	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
أفريقيا								
بوروندي (1990)	31	60	13	0	17	21	21	32
الكونغو (1984)	39	43	11	0	21	60	25	57
مصر (1986)	22	5	31	0	18	3	21	3
غامبيا (1983)	38	100	13	0	23	60	25	62
مالي (1990)	63	35	50	0	39	33	45	34
زامبيا (1986)	31	81	8	0	31	71	29	72
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي								
البرازيل (1990)	14	5	24	2	23	24	19	21
كوستاريكا (1984)	14	13	11	0	7	22	8	19
هندوراس (1990)	15	52	29	0	26	29	21	34
جامايكا (1988)	21	11	29	0	27	32	25	28
المكسيك (1992)	8	11	21	2	30	16	22	15
أوروغواي (1985)	15	20	12	0	19	14	17	15
فنزويلا (1992)	13	30	50	10	25	20	23	21
آسيا والمحيط الهادي								
إندونيسيا (1985)	28	57	44	20	47	68	41	65
العراق (1987)	15	13	34	0	7	4	5	11
جمهورية كوريا (1989)	24	21	36	40	78	52	48	41
ماليزيا (1986)	9	22	22	5	21	26	17	24
قطر (1986)	0	0	0	0	1	0	1	0
الجمهورية العربية السورية (1991)	21	18	39	0	91	4	61	7
تايلاند (1990)	8	14	43	14	11	30	12	24
فيجي (1986)	15	20	25	0	13	9	15	10

المصدر: الأمم المتحدة 1995: ص 135، الجدول 9

علاوة على ذلك ، بما أن معظم جيرانهن مُجبرون على ممارسة نفس النوع من الأعمال ، فإن المنافسة شديدة لدرجة أن بعضهن يتخلى عن المحاولة تمامًا ، مما يُفاقم ما يُشار إليه عادةً بتأثير "العامل المُحبط"

(بادن 1993: ص 13). مع إدراك أن تجارة السلع الأساسية قد تكون أحد الخيارات القليلة المتاحة للنساء الفقيرات ، من المهم ملاحظة أن هذا الخيار قد تعرض لمزيد من التهديد بسبب مجموعة من سياسات الاقتصاد الكلي المرتبطة بالتكيف الهيكلي ، مثل تشديد الرقابة على الائتمان ، ورفع دعم المواد الغذائية ، وزيادة تدفقات الأطعمة الجاهزة المستوردة الناتجة عن تحرير التجارة والعملة (مانوه 1994؛ تينكر 1997).

النوع الاجتماعي والقطاع غير الرسمي: عدم الرسمية و"تأنيث" العمل

على الرغم من أن القطاع غير الرسمي ليس "قطاعًا نسائيًا" بأي حال من الأحوال ، كما هو موضح في الجدول 38.3 (سكوت 1990) ، إلا أن ارتفاع معدلات العمالة غير الرسمية في العقود الأخيرة قد ارتبط بظاهرة تُعرف عادةً باسم "التأنيث العالمي للعمل" (ستاندينغ 1989) . في الواقع ، مع الأخذ في الحسبان أن الأنشطة الاقتصادية للمرأة غالبًا ما تقع خارج نطاق جمع البيانات الرسمية نظرًا لطبيعتها غير الرسمية و/أو بدوام جزئي ، في جميع المناطق باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، يبدو أن حصة المرأة من القوى العاملة قد ارتفعت بين سبعينيات وتسعينيات القرن الماضي (الجدول 38.4).

الجدول 38.4 حصة المرأة (النسبة المئوية) من القوى العاملة في المناطق النامية، 1970-1990.

	1970	*1990*
شمال أفريقيا	9	21
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	39	38
أمريكا اللاتينية	20	34
منطقة البحر الكاريبي	32	43
شرق آسيا	40	41
جنوب شرق آسيا	35	40
جنوب آسيا	20	35
غرب آسيا	19	25

المصدر: الأمم المتحدة 1995: ص 109، الرسم البياني 5.4أ

وعلى الرغم من اختلافها داخل المناطق وفيما بينها ، فإن الأسباب البارزة لزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة خلال العشرين إلى الثلاثين عامًا الماضية تشمل انخفاض العمالة الزراعية مقارنةً بالنمو في الصناعة والخدمات ، والهجرة من الريف إلى الحضر، وارتفاع مستويات التعليم ، وانخفاض معدلات الخصوبة (ينظر، على سبيل المثال، بولوك 1994؛ مانوه 1994؛ صفا 1995أ، ب) . ومع ذلك ، في الآونة الأخيرة، ومع الاعتراف بأن النشاط الاقتصادي للمرأة كان يرتفع بالفعل قبل أزمة الديون في ثمانينيات القرن الماضي (جيلبرت 1998: ص 74) ، هناك أدلة قوية تدعم فكرة أن إعادة الهيكلة الاقتصادية النيوليبرالية لعبت دورًا مهمًا . على مستوى ما ، يتضح ذلك من خلال الزيادات المستمرة ، ناهيك عن الملحوظة ، في مشاركة الإناث في القوى العاملة خلال ما يُسمى بـ "العقد الضائع" في ثمانينيات القرن الماضي .

ففي البرازيل ، على سبيل المثال ، لاحظ همفري (1997: ص 171) أن حصة النساء من العمالة في منطقة ساو باولو الحضرية قد ارتفعت من 33% إلى 38% بين عامي 1980 و 1990. علاوة على

ذلك ، عندما أُجريت مقابلات مع نساء في مجتمعات حضرية فقيرة حول أسباب زيادة مشاركتهن في العمل بأجر، كان السبب الرئيسي المذكور هو الضرورة المالية في أغلب الأحيان (ينظر، على سبيل المثال، بينيريا 1991؛ شانت 1996؛ غارسيا ودي أوليفيرا 1990؛ غونزاليس دي لا روشا 1988؛ موسر 1992؛ 1997) . في كثير من الحالات ، نتج هذا عن تآكل القدرة الشرائية لأجور المعيلين الذكور، وفي حالات أخرى ، بسبب فقدان الرجال لوظائفهم تمامًا . في أوروغواي، على سبيل المثال، يشير ناش (1995: ص 155) إلى أن مشاركة المرأة في القوى العاملة زادت من 38.7% إلى 44.2% بين عامي 1981 و1984 بسبب ارتفاع مستويات مشاركة الذكور. كما أن النسبة المتزايدة من النساء المسؤولات عن إعالة أسرهن دون شركاء ذكور مهمة أيضًا (شانت 1997: ص 15-18).

وفي جانب الطلب في سوق العمل ، استمر توظيف العاملات في العديد من البلدان خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية بسبب توسع الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير (شانت وماكلواين 1995؛ بيرسون 1986؛ صفا 1995أ، ب) . في ظل مناخ من المنافسة المتزايدة ، لجأت الشركات بشكل متكرر إلى زيادة القوى العاملة النسائية ، إما بشكل مباشر عن طريق التوظيف في المنشآت الصناعية (وهو أمر شائع بشكل خاص في المناطق التي توجد بها مناطق معالجة الصادرات متعددة الجنسيات مثل المكسيك والبرازيل وفنزويلا وبورتوريكو وجمهورية الدومينيكان والفلبين - ينظر دواير 1994؛ شانت وماكلوين 1995؛ موغدام 1995: ص 122) ، أو على أساس التعاقد من الباطن بالقطعة (ينظر بينيريا ورولدان 1987؛ بينيدا-أوفرينيو 1988).

على الرغم من أن هذا قد يزيد من فرص توليد الدخل للنساء ، من ناحية ، إلا أن هناك فوائد أكبر لأصحاب العمل . وتشمل هذه الفوائد انخفاض تكاليف الإنتاج ، والتوفير في مساهمات الضمان الاجتماعي ، وتجزئة القوى العاملة ، واستغلال "الأجور الطموحة" المنخفضة للنساء المتزوجات (ينظر ميرافتاب 1994؛ بينيا سانت مارتن 1996) . في الوقت نفسه ، من المهم إدراك أن العمل المعروض غالبًا ما يكون محفوفًا بالمخاطر على المديين القصير والطويل . ففي صناعات مثل المنسوجات والإلكترونيات ، على سبيل المثال ، لا تُحصر النساء في الوظائف الأقل مهارة فحسب ، بل يواجهن أيضًا نزوحًا من قِبل العمال الذكور مع تزايد الأتمتة (أسيرو 1997؛ روبرتس 1991: ص 31؛ وارد وبايل 1995: ص 42) . في الواقع ، حدثت الزيادة العالمية في مشاركة الإناث في القوى العاملة خلال فترة تدهورت فيها ظروف العمل بشكل كبير، وأصبحت فيها آفاق المستقبل بعيدة كل البعد عن أن تكون مضمونة . وكما يشير مقدم (1995: ص 115-116) : "يتزامن الانتشار العالمي لممارسات العمل المرنة وحزمة التكيف الهيكلي الاقتصادية لجانب العرض مع انخفاض في معايير العمل ، وانعدام الأمن الوظيفي ، وزيادة البطالة ، وارتفاع في أشكال العمل غير النمطية أو غير المستقرة" .

ليس من المستغرب أن ينعكس ضعف وضع المرأة في سوق العمل في انخفاض دخلها ، لا سيما في القطاع غير الرسمي . تشير الأدلة من كولومبيا ، على سبيل المثال ، إلى أن متوسط دخل النساء في القطاع غير الرسمي لا يتجاوز 74% من دخل الرجال ، مقارنةً بـ 86% في المهن الرسمية (توكمان 1989: ص 1071) . في جمهورية الدومينيكان ، تكسب 62% من العاملات غير الرسميات أجورًا أقل من خط الفقر مقارنةً بـ 35% فقط من العمال غير الرسميين الذكور (لوزانو 1997: ص 163، الجدول 6.4). عادةً ما تُعزى الفوارق بين الجنسين في دخل القطاع غير الرسمي إلى ضآلة رأس مال النساء في بدء التشغيل ، وانخفاض نطاق مهاراتهن وخبراتهن المهنية المكتسبة رسميًا ، والمتطلبات المفروضة على وقتهن للأنشطة المدرة للدخل من خلال الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال ، واستخدامهن المحدود للمساحة .

تُظهر دراسة ليسينجر (1990) لتجار السوق في مدراس ، الهند ، على سبيل المثال ، أن نطاق عمل النساء في السوق أضيق بكثير من نطاق عمل الرجال ، لأن دخولهن إلى مجتمعات لا يعرفهن فيها أحد يثير القيل والقال والازدراء الاجتماعي . كما أن التشكيك في أخلاقيات النساء "القادرات على التنقل" يمنعهن من شراء فاكهتهن وخضرواتهنّ من سوق الجملة الذي يهيمن عليه الرجال . إذ يتعين على النساء إما أن يكنّ برفقة شخص ما أو شراء سلعهنّ من وسطاء . ورغم وجود أسباب مختلفة قليلاً لتقسيم العمل والأرباح بين الجنسين في بلدان أخرى ، إلا أن هناك أدلة كافية تشير إلى أن النساء في وضع غير مؤاتٍ بشكل واضح في القطاع غير الرسمي في العديد من الأماكن (ينظر الملحق 38.1).

بصرف النظر عن الجنس ، تجدر الإشارة إلى أهمية السن في تقسيمات القطاع غير الرسمي . يعمل الأطفال العاملون في البلدان النامية دائمًا تقريبًا في إطار ترتيبات غير رسمية ، ويوجدون في أدنى مستويات النشاط الاقتصادي . وكما جادل غرين (1998: ص 35) في إشارة إلى أمريكا اللاتينية : "في هذا العالم الجديد والجريء من "أنماط العمل المرنة" ، غالبًا ما يكون الأطفال موظفين مثاليين - الأرخص في التوظيف ، والأسهل في الفصل ، والأقل عرضة للاحتجاج" .

الروابط بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي

بعد ملاحظة زيادة في العمالة غير الرسمية في السنوات الأخيرة ، إلى أي مدى يُمكن للقطاع غير الرسمي أن يستمر في التوسع في أعقاب التغيرات في الاقتصاد الرسمي ؟ ينشأ هذا السؤال من إدراك أن "القطاع غير الرسمي يتمتع بعلاقة تكافلية إلى حد كبير مع قطاعي التصنيع والخدمات الحديثين" (بيكر وموريسون 1997: ص 93). كشفت الدراسات التجريبية التفصيلية أن القطاع غير الرسمي مرتبط بالقطاع الرسمي بمجموعة واسعة من الطرق التابعة ، وأن المؤسسات التي لديها أقل عدد من الروابط المباشرة مع القطاع الرسمي من المرجح أن تكون الأقل ديناميكية اقتصاديًا ، وأنه مع مرور الوقت ، من المرجح بشكل متزايد أن يفقد القطاع غير الرسمي أساسه المستقل للعيش (ينظر روبرتس 1995: ص 120 وما يليها للمناقشة والمراجع).

مع الأخذ في الحسبان الحجة القائلة بأن "القطاع غير الرسمي في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى" كعامل مُكمِّل للقطاع الاقتصادي واسع النطاق ، يُنتج السلع التي يكون سوقها محدودًا للغاية ومحفوفًا بالمخاطر لدرجة أن الشركات الكبيرة لا ترغب في دخوله (المرجع نفسه: ص 121) ، تشمل الروابط استخدام القطاع الرسمي لمؤسسات القطاع غير الرسمي في الإنتاج والتوزيع والتسويق والتجزئة (الجدول 38.5) . في أوقات الأزمات ، من المرجح أن يؤدي تراجع ثروات القطاع الرسمي إلى قطع مصادر قيّمة للعقود والإمدادات عن القطاع غير الرسمي . وهكذا، على الرغم من أن القطاع غير الرسمي استمر في التوسع خلال سنوات الأزمة وإعادة الهيكلة (والتعافي في بعض البلدان في أوائل التسعينيات)، إلا أنه لم يتمكن من استيعاب جميع فقدان الوظائف في القطاع الرسمي . وهذا يُفسر بلا شك ارتفاع البطالة العلنية في العديد من الأماكن بشكل غير مسبوق خلال العقدين الماضيين . في الأرجنتين، على سبيل المثال ، بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية عام ١٩٩١ نسبة ٢٠,٢٪، مقارنةً بنسبة ٥,٦٪ عام ١٩٨٦ (بولمر-توماس ١٩٩٦: ص ٣٢٦، الجدول أ٩). وفي كوت ديفوار، حيث انخفضت وظائف القطاع الرسمي بنسبة ١٢٪ بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥، تصاعدت البطالة من ٢٪ إلى ١٤٪ (فانديمورتيل ١٩٩١: ص ٩٤).

الجدول 38.5 الروابط الاقتصادية بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الاقتصاد الحضري.

الروابط الخلفية
• يبيع البائعون غير الرسميين منتجات (مثل المشروبات الغازية والسجائر) يتم الحصول عليها من الشركات المصنعة وتجار الجملة وتجار التجزئة في القطاع غير الرسمي.
• من المرجح أن تشمل السلع المنتجة بشكل غير رسمي، مثل المواد الغذائية المطبوخة والملابس المصنوعة منزليًا والقطع المطرزة، مواد خام يوفرها القطاع غير الرسمي.
الروابط الأمامية
• قد ينتج القطاع غير الرسمي سلعًا وسيطة مخصصة للتصنيع النهائي والتوزيع من خلال القطاع غير الرسمي. قد يحدث ذلك من خلال التعاقد من الباطن أو الشراء من جانب القطاع غير الرسمي.
فوائد التعاقد من الباطن مع القطاع غير الرسمي للقطاع غير الرسمي
• قد يتجنب أصحاب العمل الرسميون دفع الحد الأدنى القانوني للأجور (أو ما يزيد عن الحد الأدنى).
• يتجنب أصحاب العمل الرسميون الالتزامات بتقديم مساهمات الضمان الاجتماعي والمزايا الإضافية للعاملين في المؤسسات غير الرسمية.
• يمكن لأصحاب العمل الرسميين الاستجابة بشكل أكثر مرونة (وبتكلفة أقل) لتقلبات الطلب على المنتجات
• يمكن القول إن السلع والخدمات (الرخيصة) المنتجة في القطاع غير الرسمي الحضري، عندما يستهلكها عمال القطاع غير الرسمي الحضري، تدعم أجور القطاع غير الرسمي الحضري.

المصدر: توماس 1996: الصفحات 56-59.
ملاحظة: القطاع غير الرسمي الحضري = القطاع غير الرسمي الحضري.
القطاع غير الرسمي الحضري = القطاع غير الرسمي الحضري

استنادًا إلى ما سبق ، أكد سلوك أسواق العمل في معظم البلدان النامية على مدى العشرين عامًا الماضية أهمية تجنب مفاهيم ازدواجية سوق العمل ، التي تُصوَّر بموجبها القطاعات الرسمية وغير الرسمية على أنها كيانات منفصلة أو مستقلة . بدلاً من ذلك ، وعلى غرار عرض موزر الماركسي الجديد الرائد حول "إنتاج السلع الصغيرة" ، يُصوَّر سوق العمل بشكل أكثر ملاءمةً كسلسلة متصلة من الأنشطة الإنتاجية . وهذا يستلزم الاعتراف بتدرجات معقدة من الرسمية والروابط بين مختلف المؤسسات ، والتي قد تكون أكثر استغلالية منها حميدة (موسر 1978؛ ينظر أيضًا دراكاكيس-سميث 1987: ص 72-74؛ روبرتس 1994؛ توماس 1996) . ومؤخرًا ، أُدمجت هذه الأفكار في أطروحة "**الترابط البنيوي**"، التي تنظر إلى أسواق العمل الحضرية على أنها "أنظمة موحدة تشمل شبكة كثيفة من العلاقات بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية" (بورتيس وشوفلر 1993: ص 48) . على الرغم من أن الروابط بين الشركات الكبيرة والصغيرة غالبًا ما تكون استغلالية ، إلا أنه من المسلّم به أن العولمة واستراتيجيات تعزيز الصادرات النيوليبرالية قد تتيح بعض الفرص للشركات غير الرسمية (بورتيس وإتزيغسون، ١٩٩٧: ص ٢٤٠) . وقد شجع هذا ، في كثير من النواحي ، على إصدار توصيات باتخاذ مواقف سياسية أكثر فاعلية وتعاطفًا تجاه القطاع غير الرسمي .

النهج السياساتية تجاه القطاع غير الرسمي: من مشكلة إلى حلّ شامل؟

حتى وقت قريب نسبيًا ، لم تكن هناك سياسة صريحة تجاه القطاع غير الرسمي في مناطق مثل أمريكا اللاتينية . ويعود ذلك جزئيًا إلى توقع امتصاص فوائض العمالة في نهاية المطاف من قبل الصناعة والخدمات الرسمية (توكمان 1989: ص 1072) . وفي بعض النواحي ، تأكد ذلك تجريبيًا من خلال حقيقة أن القطاع غير الرسمي انخفض بين عامي 1950 و1980 في مجموعة من البلدان ، بما في ذلك الأرجنتين وتشيلي وكولومبيا وبيرو والمكسيك وفنزويلا (جيلبرت 1998: ص 71) . ومن الأسباب المهمة الأخرى لإهمال السياسات أن العديد من الاقتصاديين وموظفي الخدمة المدنية فسروا الأنشطة غير الرسمية على أنها "طفيلية" و"غير منتجة" و"بطالة مقنعة" . وبالتالي، لم تكن هناك رغبة تُذكر في تعزيز النمو في هذا القطاع (برواملي 1997: ص 124).

في الواقع ، كان يُنظر إلى **القطاع غير الرسمي** (وما يزال يُنظر إليه في العديد من الدوائر) على أنه "ملاذ أخير" أو وسيلة هشة لتوفير أساسيات العيش في الحالات التي تكون فيها الرعاية الاجتماعية لمن هم خارج القوى العاملة الرسمية ضئيلة أو معدومة (كوبيت 1995: ص 163؛ جيلبرت 1998: ص 67). ونظرًا لعيشهم حياةً هشة على هامش سوق العمل الحضري ، فليس من المستغرب أن يواجه رواد الأعمال في القطاع

غير الرسمي عوائق جدية أمام بقائهم ونموهم . إن اعتماد معظم الحكومات في البلدان النامية سياساتٍ لدعم القطاع كثيف رأس المال واسع النطاق (على سبيل المثال من خلال التحويلات الائتمانية ، وحماية السوق المباشرة وغير المباشرة مثل التعريفات الجمركية والحصص وما إلى ذلك) ، قد مارس تمييزًا فعليًا ضد القطاع غير الرسمي (تشيكرينغ وصلاح الدين 1991ج: ص 186؛ غرابوفسكي وشيلدز 1996: ص 172) . علاوةً على ذلك ، وبينما تختلف عملية "الحصول على الوضع القانوني" باختلاف البلدان والمهن ، فإنها غالبًا ما تكون مستهلكة للوقت ومكلفة للغاية (توكمان 1991: ص 147).

ففيما يتعلق باحتلال الشوارع في كالي، كولومبيا ، على سبيل المثال، يؤكد برواملي (1997: ص 133) أن "اللوائح معقدة للغاية ، وغير معروفة جيدًا ، وتُدار بشكل غير فعال ، مما يؤدي إلى انتشار التهرب الضريبي والارتباك والفساد" . في ضوء ذلك ، فإن الإمكانات الإنتاجية لما يصفه البعض بـ"رواد الأعمال الرأسماليين الحقيقيين" في البلدان النامية قد "أُعيقت بسبب التدخلات المفرطة وغير الملائمة من جانب الدولة ، من خلال التنظيم المفرط وإحباط البيروقراطية" (توكمان 1989: ص 1068) . بالإضافة إلى نقص الدعم الحكومي والتكاليف الباهظة اللازمة لإضفاء الشرعية على الأعمال ، واجه رواد الأعمال غير الرسميين ، في كثير من الأحيان ، المضايقات أو الاستغلال (توماس 1996: ص 56-57؛ ينظر أيضًا الملحق 38.2).

على الرغم من أن دراسة الحالة المعروضة في الملحق 38.2 قد تشير إلى خلاف ذلك ، فقد لاحظ عدد من المعلقين أنه خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية ، تبنّت السلطات الحكومية ، إلى جانب المخططين وعلماء الاجتماع ، فكرة أن القطاع غير الرسمي يُمثّل بيئة خصبة للإمكانات الاقتصادية أكثر منه "فخًا للفقر" (كوبيت 1995: ص 175) . ففيما يتعلق بسريلانكا ، على سبيل المثال ، يُعلن ساندراتني (1991: ص 96) : تُعد المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية ، باستثناء الأنشطة غير القانونية وغير المشروعة ، مكونات أساسية للاقتصاد السريلانكي . بعض هذه الأنشطة غير الرسمية لها جذور اجتماعية عميقة ، وهي ضرورية لحياة المجتمع ؛ والعديد منها مرتبط رأسيًا أو أفقيًا بالقطاع الرسمي ، وله علاقة تكافلية معه .

علاوة على ذلك ، فإن النشاط غير الرسمي ، على الرغم من تغير طابعه باستمرار، قد نما بدلًا من أن يتضاءل مع تزايد تنمية البلاد ، وأصبح وسيلة أساسية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع . وتعود هذه المفاهيم الإيجابية إلى مفهوم "ريادة الأعمال الشعبية" الذي أكد عليه هارت في الأصل . كما تدعمها العديد من الدراسات التجريبية التي تُظهر أن بعض العاملين غير الرسميين يكسبون أكثر من العاملين بأجر ، وأن العمل الحر يمكن أن يكون مصدر فخر أو هيبة ، وأن القطاع غير الرسمي يسمح بالمرونة والتكيف السريع مع تغير الطلب والظروف الأسرية ، وأن الناس غالبًا ما يكتسبون مهارات في القطاع الرسمي يمكن استخدامها لاحقًا لتحقيق مكاسب في أعمالهم الخاصة (ينظر، على سبيل المثال، ألونزو 1991؛ صلاح الدين، 1991). على المنوال نفسه ، تختلف فكرة أن القطاع غير الرسمي قد يكون ساحة "تراكم" ، بدلًا من أن يكون "ملجأً للكفاف" أو "الملاذ الأخير" ، عن تحليل هارت من حيث أن هذا القطاع لا يُنظر إليه على أنه ناشئ عن فائض المعروض من العمالة ، بل عن اللوائح المفرطة في الاقتصاد (بورتس وشوفلر 1993: ص 39-40).

كان عمل الاقتصادي البيروفي هيرناندو دي سوتو حاسمًا في هذا التحول في المنظور، حيث دافع في كتابه الرئيسي "الطريق الآخر" عن قضية القطاع غير الرسمي كونه "انتفاضة شعبية ضد اللوائح غير العادلة والمفرطة" التي وضعتها الحكومات لصالح الفئات القوية والمهيمنة في المجتمع (برواملي 1997: ص 127) . في السياقات التي تُصمم فيها النظم القانونية لتتوافق مع مصالح النخبة الاقتصادية ، يتحدى دي سوتو (1989) فكرة أن اللاشرعية هي البديل الوحيد والمبرر للفقراء . وهكذا ، على الرغم من أن القطاع غير

الرسمي يُعد "غير قانوني" من الناحية الفنية ، إلا أنه ليس كذلك من الناحية الجنائية ، بل يتعلق أكثر بـ"عدم الامتثال" للقواعد واللوائح البيروقراطية . وإذ يؤكد دي سوتو على الطرق الأساسية التي يُخفف بها وجود القطاع غير الرسمي من البطالة ، **ويوفر بديلاً مربحًا للجريمة** ، ويُسخّر مواهب ريادة الأعمال لدى الجماهير الساخطة ، فإنه يقترح أن تُنصح الحكومات بتحفيز وحماية رواد الأعمال غير الرسميين ومنحهم مزيدًا من الحرية . وعلى الرغم من أن عمل دي سوتو كان مُستندًا إلى التجربة البيروفية ، إلا أن توصياته السياسية لاقت استحسانًا من كلا التيارين السياسيين ، وتم تبنيها على نطاق واسع في سياق تنموي أعم (تشيكرينغ وصلاح الدين 1991ب؛ بورتيس وإتزيغسون 1997) .

في الواقع ، تزايد الحماس لتحرير الاقتصاد إلى حد كبير. إلى حدٍّ أنه حلّ عمليًا العلاقة بين القطاع غير الرسمي والركود / التهميش، وسلَّط الضوء بدلًا من ذلك على الإمكانات الريادية للعاملين في القطاع غير الرسمي (توكمان 1989: ص 1068). في حين أن هناك الكثير مما يُقال بشأن تعزيز الدعم للنشاط غير الرسمي ، إلا أنه من المهم مع ذلك توخي الحذر بشأن حجج دي سوتو، ومن أهمها أنه إذا كانت اللوائح التنظيمية المفرطة تُفرّخ القطاع غير الرسمي ، فلماذا لم يثبت هذا الأمر في الاقتصادات الأكثر ثراءً في العالم ؟ (بورتيس وشافلر 1993: ص 47) . علاوة على ذلك ، فإن من الآثار المهمة للدعوة إلى تحرير المشاريع الاقتصادية أنها تُرسي سابقةً لمزيد من تحرير القطاع الرسمي .

وهذا بدوره يُسهم في عملية أوسع نطاقًا يروج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجهات أخرى لتحرير الإنتاج والأسواق في المناطق النامية . غالبًا ما كان هذا الأمر ضارًا بالفئات ذات الدخل المنخفض ، وكما أشار بورتس وشوفلر (المرجع نفسه: 55) ، فإن إلغاء اللوائح الحمائية المتعلقة بالأجور وظروف العمل والتأمين الصحي والحوادث وتعويضات البطالة يهدد بزيادة حالات إساءة معاملة العمال ، والحد الأدنى للأجور، وتثبيط أصحاب العمل عن توفير التدريب و/أو الانخراط في الابتكار التكنولوجي . كما أن زيادة التسامح مع ظروف العمل السيئة في القطاع غير الرسمي يمكن أن تكون مفيدة سياسيًا ، إذ تساعد على خفض معدلات البطالة . ولهذه الأسبا ب، شدد عدد من المعلقين على أهمية تذكر أن القطاع غير الرسمي قائم أساسًا بسبب الفقر ، وبالتالي، فهو ليس حلاً فعالًا للمشاكل الاقتصادية ومشاكل سوق العمل. كما لخص توماس (1995: ص 130)، فإن القطاع غير الرسمي "هو مثال على البقاء ، وليس قطاعًا زاخرًا بالمواهب الريادية التي تستحق الاحتفاء بها لإمكاناتها في إحداث معجزة اقتصادية" (ينظر أيضًا كوبيت 1995؛ روبرتس 1991: ص 117).

على الرغم من وجود جانب سلبي واضح للسياسات الموجهة لمساعدة القطاع غير الرسمي، إلا أن هناك حاجة ماسة إلى تدابير، على الأقل على المدى القصير، لمساعدته على العمل بكفاءة أكبر وفي ظروف أفضل لعماله . علاوة على ذلك ، وبالإشارة إلى منطقة البحر الكاريبي ، حدد بورتيس وإتزيغسون (1997: ص 241-243) ، أهمية إزالة القيود التي تعيق توسع القطاع غير الرسمي ، مثل :

1) نقص رأس المال العامل بسبب محدودية الوصول إلى المؤسسات المالية الرئيسية.
2) التركيز في أسواق الدخل المنخفض شديدة التنافسية ، حيث تقل احتمالات النمو.
3) قلة الشراء في بعض قطاعات الاقتصاد غير الرسمي ، وخاصةً الإنتاج الحرفي ، حيث تُقام حواجز أمام الاندماج في قطاعات أكثر ديناميكية في الاقتصاد الرسمي من خلال وكالات تقييدية أو وسطاء.
4) التفتيت الاجتماعي لرواد الأعمال غير الرسميين بسبب الطبيعة غير المنتظمة و/أو الفوضوية للإمدادات.
5) وجود "أخلاقيات حرفية" ، والتي تمنع بعض رواد الأعمال غير الرسميين ، وخاصةً في الإنتاج الحرفي ، من تغيير أساليبهم التقليدية في الإنتاج .

في حين أن مبادرات السياسات المحددة في مختلف البلدان النامية تُناقش بالتفصيل في مكان آخر (ينظر تشيكرينج وصلاح الدين ١٩٩١أ؛ بورتيس وآخرون ١٩٩٧؛ توماس ١٩٩٥: الفصل ٤)ي، فإن التدخل الأكثر تفضيلاً على الجانب المؤسسي/ الاقتصادي الكلي لسوق العمل هو إلغاء اللوائح والسياسات التي تعيق ريادة الأعمال دون خدمة أي غرض تنظيمي عام مشروع (تشيكرينج وصلاح الدين ١٩٩١ب: ص ٦) . في الواقع ، حتى عندما لا تستطيع الحكومات التنازل عن اللوائح إلى حد كبير، يُمكنها النظر في متطلبات أبسط وأقل تعقيدًا و/ أو السماح بالتنفيذ التدريجي (توكمان 1991: ص 155).

في جانب العرض في سوق العمل ، كان هناك اهتمام و/أو دعم للسياسات الموجهة نحو التعليم والتدريب لتعزيز تنويع القطاع غير الرسمي ، وتحسين فرص الحصول على الائتمان ، والمساعدة في الإدارة والتسويق والتعبئة والتغليف ، والتدابير الرامية إلى تعزيز الصحة والسلامة . تُعد هذه المبادرات ذات أهمية خاصة للفئات داخل القطاع غير الرسمي مثل التجار المتجولين وبائعي المواد الغذائية ، حيث غالبًا ما تكون النساء جزءًا كبيرًا نسبة العاملين (ينظر بلومبرج ١٩٩٥؛ تينكر ١٩٩٧؛ رودجرز ١٩٨٩). كما كان هناك مناصرة لسياسات لامركزية تتوافق مع الاحتياجات والمهارات في مختلف المناطق (بورتيس وشافلر ١٩٩٣: ص ٥٦) وتوجيه السياسات بعيدًا عن الشركات أو العمال الأفراد كوسيلة للافادة من الشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي (المعاملة بالمثل ، والثقة ، والالتزامات الاجتماعية بين الأقارب والأصدقاء والجيران، وما إلى ذلك) التي غالبًا ما تُغذي عمل القطاع غير الرسمي (بورتيس وإتزيغسون ١٩٩٧: ص ٢٤٤-٢٤٥).

التعليقات الختامية:

القطاع غير الرسمي في القرن الحادي والعشرين

بغض النظر عن مدى دعم الحكومات والهيئات لاستدامة القطاع غير الرسمي في البلدان النامية ، هناك العديد من المؤشرات على أنه سيظل سمة مهمة لأسواق العمل الحضرية حتى القرن الحادي والعشرين . أحد الأسباب المهمة هو الضغط الديموغرافي . سيضمن الهيكل العمري الشبابي لمعظم الدول النامية استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني ، وسيؤدي في المستقبل القريب (ربما حتى عام 2010 على الأقل) إلى ارتفاع أعداد الباحثين عن عمل . وحتى لو أدى انخفاض معدلات الخصوبة ، على المدى البعيد ، إلى انخفاض في عدد الوافدين الجدد إلى القوى العاملة ، فقد يُعوّض ذلك بانخفاض في وفيات الرضع وارتفاع متوسط العمر المتوقع .

في سياق تقليص الرعاية الاجتماعية الحكومية (الهزيلة على نحوٍ مُسلّم به) ، قد يؤدي هذا الأخير إلى اضطرار أعداد أكبر من كبار السن إلى إعالة أنفسهم (توماس 1995: ص 108؛ وأيضًا لويد-شيرلوك 1997). ومن العوامل المهمة الأخرى أن الزيادات الأخيرة في توظيف الإناث من غير المرجح أن تنعكس، فرغم الظروف التنافسية للعمالة غير الرسمية وقسوة عبء العمل المزدوج ، من غير المرجح أن ترغب النساء (أو أن يكنّ قادرات على تحمل تكاليف) العودة إلى المنزل بدوام كامل .

وفي جانب الطلب في سوق العمل ، من المرجح أن يُثير مناخ التحرير الحالي مزيدًا من الانكماش في التوظيف العام ، وأن يُعزز عقود عمل "مرنة" بشكل متزايد في القطاع الرسمي ، حيث تواجه الشركات منافسة عالمية أشد صرامة (توماس 1995: ص 111) . ولعل هذا صحيح بشكل خاص بالنظر إلى الانفجار الأخير لأزمات الديون في الاقتصادات الصناعية الحديثة في جنوب شرق آسيا . علاوة على ذلك ، من المرجح أن تدفع كثافة رأس المال المتزايدة في القطاع الرسمي المزيد من الناس إلى المهن غير الرسمية بمرور الوقت (المرجع نفسه).

ومع إدراك أن سياسات دعم الاقتصاد غير الرسمي يجب أن تعالج مجموعة واسعة من الشواغل في آن واحد ، وأنه من المهم البناء على الشواغل والقدرات القائمة داخل القطاع ، ينبغي الحرص على تجنب إدامة التهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي يحرم الكثير من فقراء المناطق الحضرية من ممارسة التصميم على مهنهم في المقام الأول . وفي هذا الصدد ، من الأهمية بمكان ، على سبيل المثال ، حماية وتوسيع وتعزيز أنظمة التعليم والتدريب العام بحيث يكون الشباب على وجه الخصوص في وضع أفضل للحصول على عمل بأجر و/أو إنشاء أعمال تجارية ذات آفاق قوية للبقاء.

ويمكن للتعليم الذي يشمل التدريب التجاري والإداري ، بالإضافة إلى التثقيف في أحدث التطورات مثل تكنولوجيا المعلومات ، أن يحقق إنتاجية أكبر وفرص عمل بطرق عديدة . ليس من المرجح أن يعزز هذا النشاط الاقتصادي المحلي / غير الرسمي فحسب ، بل قد يلعب أيضًا دورًا في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية . في حين أن الإنتاج الخارجي لم يكن دائمًا في مصلحة الاقتصادات النامية ، فإن شباب سكان الجنوب قد يضعهم في وضع أقوى في مواجهة الشركات متعددة الجنسيات في المستقبل . وكما يتكهن ميتر (1997: ص 26-27) ، فإن شيخوخة السكان المتزايدة في الشمال ، في ظل الطلب على مهارات تكنولوجية جديدة ، من المرجح أن تثير اهتمامًا أكبر بنشر جوانب الإنتاج كثيفة المعلومات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في العقود القليلة المقبلة.

ينبغي للسياسات الموجهة لدعم جهود الناس في الحفاظ على سبل عيشهم أن تتخذ الخطوات اللازمة للتشاور مع الفئات المعنية . وكما جادل ألونزو (1991: ص 41) : "يميل إصلاح السياسات إلى أن يكون أكثر ديمومة عندما يأتي الضغط من أجله من الناس أنفسهم ، لأنه عندها فقط ترى الحكومة الإرادة الشعبية بوضوح" . من المرجح أن تموت المؤسسات المفروضة من الأعلى موتًا طبيعيًا ؛ أما تلك التي تدوم فهي وُلدت من مبادرات شعبية ذاتية . ومما يشهد على قوة النضالات "من القاعدة" أن القطاع غير الرسمي قد صمد جيدًا خلال ما يقرب من عقدين من الأزمة الاقتصادية الحادة في المناطق النامية . لذلك ، يُنصح حكومات الجنوب في العقود القادمة بهيكلة سياساتها الاقتصادية والتوظيفية وفقًا لمبدأين توجيهيين . الأول هو حماية العمال من أسوأ تجاوزات القطاع غير الرسمي . والثاني هو تعزيز العناصر التي تميز المشاريع الصغيرة المحلية التي ساهمت في ازدهارها ومقاومتها في مواجهة ما قد يُعد ولاءً مُضلّلًا من الدولة لنموذج غربي للتنمية الاقتصادية يتضاءل بشكل متزايد.

الملحق 38.1

جوانب تقسيم العمل بين الجنسين في إحدى مدن الصفيح في نيروبي

تُعد كينيا واحدة من أسرع دول العالم النامي تحضرًا ، حيث يقيم ربع سكانها حاليًا في المدن . وعلى الرغم من معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية (وإن كانت متفاوتة) في فترة ما بعد الحرب ، فقد ارتفعت معدلات البطالة ونقص العمالة في الاقتصاد الحضري بشكل مطرد منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي . وقد أجبر هذا العديد من فقراء المناطق الحضرية على اللجوء إلى أساليب غير رسمية لتوفير المأوى وأنشطة غير رسمية مدرة للدخل . في وادي ماثاري، وهو حي فقير يضم حوالي خُمس سكان نيروبي ، يكسب حوالي 80% من السكان عيشهم من القطاع غير الرسمي . وتنقسم هذه المهن إلى خمس مجموعات رئيسية : (1) صناعة الترفيه ؛ (2) إنتاج المساكن ذاتية البناء للبيع أو الإيجار؛ (3) المتاجرة؛ (4) الأعمال الصغيرة الأخرى؛ و(5) الباعة الجائلين (التجارة الصغيرة / البيع المتجول) .

على الرغم من وجود انقسامات بين الجنسين داخل هذه القطاعات الفرعية وفيما بينها ، يميل الرجال إلى الهيمنة على المستويات العليا من الاقتصاد غير الرسمي . تشمل الأنشطة الشائعة للذكور إدارة "الدوكا"

(متجر صغير) ، والخياطة ، وامتلاك سيارة أجرة . من ناحية أخرى ، تتركز النساء بشكل كبير في الأنشطة المتعلقة بأدوارهن المنزلية ، مثل الخدمة المنزلية ، والعمل الجنسي ، و/أو بيع كميات صغيرة من سلع الكفاف الأساسية مثل الخضراوات ، والكيميرا (دقيق الدخن) ، والفحم . ويعود التسلسل الهرمي القائم على النوع الاجتماعي للعمالة غير الرسمية جزئيًا إلى أن خيارات الرجال للنشاط الاقتصادي أوسع من خيارات النساء ، لأنهم يتلقون تعليمًا أكثر، وتعليمًا أكثر في المواد التقنية ، و/أو لديهم فرصة أكبر لاكتساب مهارات على هامش الاقتصاد الصناعي الحديث .

كما تنشأ هذه الفوارق من قدرة الرجال الأكبر على الاستثمار في أعمالهم . لا ينبع ارتفاع الدخل والقدرة على الاستثمار فقط من عدم اضطرار الرجال إلى تقسيم وقتهم بين العمل والإنجاب ، بل أيضًا لأنهم عادةً ما يعتمدون على دخل إضافي من زوجاتهم . من ناحية أخرى ، غالبًا ما تكون النساء العاملات غير مرتبطات بشريك ، وبالتالي ، يتحملن وحدهن مسؤولية تربية الأطفال ونفقات المنزل . تميل مستويات الاستثمار الأعلى للرجال إلى تحقيق عوائد أكبر، مما يؤدي إلى اتساع فجوة الدخل بين الرجال والنساء بمرور الوقت . بالإضافة إلى ذلك ، ومع تزايد الضغوط على سوق العمل في نيروبي ، برز اتجاه لدى الرجال لاحتلال قطاعات من القطاع غير الرسمي الذي لطالما وظف النساء . ومن الأمثلة الكلاسيكية على ذلك ما يسمى بصناعة "الترفيه" ، التي تدور حول بيع الكحول والرفقة والجنس .

قبل خمسة وعشرين عامًا فقط ، كان قطاع الترفيه حكرًا تقريبًا على النساء . ومع ذلك ، انتقلت مؤخرًا بعض القطاعات الأكثر ربحية في هذه الصناعة إلى أيدي الرجال . على مر السنين ، ازداد الطلب على الخدمات الترفيهية في نيروبي بفضل تجنيد العمال المهاجرين الذكور في الشرطة والجيش والخدمات الصحية . وبينما كانت العديد من النساء في الماضي يمارسن تجارة مربحة إلى حد ما في تخمير بيرة الذرة (البوظة) بشكل غير قانوني ، والتي كانت تُباع غالبًا في حانات خلفية (شيبين) في منازلهن ، إلا أن هذا البديل بدأ يتضاءل منذ سبعينيات القرن الماضي . ويعود ذلك جزئيًا إلى تولي شركة كبيرة متعددة الجنسيات (تستخدم الاسم التجاري "شيبوكو") إنتاج البوظة ، وجزئيًا إلى تزايد عدد وكثافة مداهمات الشرطة لمصانع الجعة غير القانونية في الأحياء الفقيرة . وقد مال الرجال إلى تولي إدارة الحانات ، (أ) لامتلاكهم رأس مال أكبر لشراء بيرة الشيبوكو المخمرة تجاريًا بالجملة، و(2) لقدرتهم على دفع رشاوى كبيرة للشرطة.

المصدر: نيلسون 1997.

الملحق 38.2:

تجار الشوارع في مدينة مكسيكو

في السنوات الأخيرة ، سعت سلطات مدينة مكسيكو إلى ضبط وتنظيم تجارة الشوارع في المركز التاريخي للعاصمة ، وبشكل أكثر تحديدًا ، نقل تجار الشوارع إلى أسواق مُخصصة . وقد دُفعت هذه المبادرة ، من بين أمور أخرى ، إلى حل مشكلة الازدحام المروري ، والحد من مخاطر الحرائق والتلوث ، والحد من التهديدات التي تُهدد النظافة العامة والصحة ، نظرًا لأن العديد من تجار الشوارع يعملون خارج نطاق اللوائح الحكومية المتعلقة بالصحة والسلامة ومراقبة الجودة . وقد تفاقمت هذه المشاكل مع الزيادة الهائلة في تجارة الشوارع خلال سنوات أزمة الديون والإصلاح الهيكلي . وقد برز مصدر رئيسي لمعارضة ممارسات تجارة الشوارع من تجار التجزئة في القطاع الرسمي في مركز مدينة مكسيكو، ممثلين بغرفة التجارة المكسيكية (CONCANACO).

تزعم هذه المجموعة أن تجار الشوارع يعيقون الوصول إلى مشاريعهم الخاصة ويُلحقون الضرر بالبيئة . علاوة على ذلك ، تتعرض سلطات مدينة مكسيكو لضغوط لحماية "المركز التاريخي" ، الذي صنّفته بنفسها منطقةً محميةً عام ١٩٨٠ ، والذي أصبح موقعًا للتراث العالمي لليونسكو عام ١٩٨٤. في عام ١٩٨٧،

أوصت إدارة المنطقة الفيدرالية بتحويل شوارع مختلفة في المركز التاريخي إلى شوارع مخصصة للمشاة لتحسين البيئة للسكان والسياح ، ونقل عدد من تجار الشوارع إلى سبعة وثلاثين سوقًا مُصممة خصيصًا في منطقة وسط المدينة الكبرى . أُنشئت مواقع الأسواق الجديدة لضمان أن تصبح تجارة الشوارع أكثر تنظيمًا وقبولًا ، وأقل بروزًا . ومع ذلك ، فإن إنشائها في حد ذاته يُمثل أيضًا قبولًا ضمنيًا من جانب السلطات بأن تجارة الشوارع تُساعد في حل مشاكل البطالة في المنطقة الفيدرالية ، بالإضافة إلى مساهمتها المهمة في الحياة الاقتصادية الحضرية .

في يوليو 1993، أصدرت دائرة المقاطعة الفيدرالية أمرًا تنفيذيًا لتنظيم النشاط التجاري ونقل تجار الشوارع إلى مناطق الأسواق الجديدة . وإلى جانب كونه خطوة إيجابية لتهدئة تجار التجزئة الرسميين ، أصبح انضمام المكسيك الوشيك إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) مشكلة . لم يقتصر الأمر على ارتباط تجارة الشوارع ارتباطًا وثيقًا بالجريمة فحسب ، بل إن العدد الهائل من تجار الشوارع في موقع يرتاده الكثيرون في مدينة مكسيكو كان مصدر إحراج للحكومة المكسيكية ، التي كانت قلقة بشأن صورة المكسيك كعضو ثانوي في اتفاقية نافتا . ومع ذلك ، كان من المفهوم أن تجار الشوارع لم يكونوا راضين عن هذه المبادرة ، التي تعني قطع الروابط مع الزبائن الدائمين ودفع تكاليف تشغيل أعلى لمكان في أحد الأسواق الجديدة .

وقد أدت هذه المعارضة إلى مظاهرات ومسيرات إلى القصر الرئاسي . في ضوء ما سبق ، ليس من المستغرب أن يشير مسح أُجري عام ١٩٩٥ إلى أنه لم يكن هناك سوى إشغال جزئي للأكشاك في الأسواق الجديدة ، وأنه إلى جانب الزيادة العامة في عدد الباعة المتجولين، فقد نُقل العديد من تجار الشوارع قليلاً إلى خارج المركز التاريخي . وقد حُدِّد تطبيق الأمر بسبب تكاليف الشرطة ويقظة قادة تجار الشوارع وعلاقاتهم السياسية مع المسؤولين الحكوميين . وكان من العناصر الحاسمة في انتصار تجار الشوارع الفعلي دورهم الحيوي في توفير سلع منخفضة التكلفة خلال فترة انخفاض الدخول . المصدر: هاريسون وماكفي ١٩٩٧.

<u>دليل لمزيد من القراءة</u>

أ. ل. تشيكرينج وم. صلاح الدين (المحرران) (1991ج) الثورة الصامتة: القطاع غير الرسمي في خمس دول آسيوية وشرق أوسطية. سان فرانسيسكو: المركز الدولي للنمو الاقتصادي. نصٌّ يُعنى بشكلٍ رئيسيٍّ بالسياسات الحالية والمستقبلية للقطاع الحضري غير الرسمي، بما في ذلك دراسات حالة من المغرب وبنغلاديش وسريلانكا وتايلاند والفلبين.

ج. غوغلر (محرر) (1997) مدن في العالم النامي: القضايا والنظرية والسياسات. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد. يحتوي على فصولٍ مُختلفة حول جوانب مُختلفة من القطاع غير الرسمي، بما في ذلك النظرية والسياسات في سياق احتلال الشوارع في كولومبيا (بروملي)، وتقسيمات العمل بين الجنسين في حيّ عشوائي في نيروبي (نيلسون)، وتغيّر أحوال بائع متجول في جاكرتا بين أربعينيات وتسعينيات القرن الماضي (جيلينيك)، وعمالة الأطفال (غروتيرت وكانبور).

سي. موسر (1978) قطاع غير رسمي أم إنتاج سلعي صغير؟ ازدواجية أم تبعية في التنمية الحضرية. مجلة التنمية العالمية، المجلد 6، ص 135-178. ورقة بحثية كلاسيكية حول القطاع غير الرسمي في البلدان النامية، تستند إلى إطار نظري ماركسي جديد، وتجادل بأن القطاع غير الرسمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقطاع الرسمي بطرق تابعة.

ج. ستاندينغ وف. توكمان (المحرران) (1991) نحو التكيف الاجتماعي: قضايا سوق العمل في التكيف الهيكلي. جنيف: منظمة العمل الدولية. مجموعة من الأوراق البحثية التي تبحث في آثار إعادة الهيكلة الاقتصادية على نمو القطاع غير الرسمي وإضفاء الطابع غير الرسمي على ترتيبات العمل في الشركات الكبيرة في مجموعة من البلدان الأوروبية والنامية.

ج. ج. توماس (1995) البقاء في المدينة: القطاع غير الرسمي الحضري في أمريكا اللاتينية. لندن: بلوتو. سرد شامل لطبيعة وسلوك القطاع غير الرسمي للتوظيف في مدن أمريكا اللاتينية. يتتبع هذا الكتاب تاريخ مفاهيم نشاط القطاع غير الرسمي، ونمو العمالة غير الرسمية في أعقاب النمو الحضري، وأزمة الديون، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وأسس وتداعيات مختلف التدخلات السياسية.

إي. تينكر (1997) أطعمة الشوارع: الغذاء الحضري والتوظيف في البلدان النامية. نيويورك/أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد. يشغل بيع المواد الغذائية في الشوارع ما يصل إلى عُشر العمال والعاملات في البلدان النامية.

وبناءً على دراسة أجراها مركز سياسات المساواة في واشنطن العاصمة، يركز كتاب "أطعمة الشوارع" على هذا القطاع المهم من العمالة غير الرسمية في المدن الإقليمية في مصر والسنغال ونيجيريا وبنغلاديش وتايلاند والفلبين وإندونيسيا.